

المتن: ولا يحل للسلطان أن يأخذ من أرباب الأموال جُعلاً على طلب المحاربين، وإقامة الحد، وارتجاع أموال الناس منهم، ولا على طلب السارقين، لا لنفسه، ولا للجند الذين يرسلهم في طلبهم، بل طلب هؤلاء من نوع الجهاد في سبيل الله، فيخرج فيه جند المسلمين، كما يخرج في غيره من الغزوات التي تسمى البيكار. وينفق على المجاهدين في هذا من المال الذي ينفق منه على سائر الغزاة، فإن كان لهم إقطاع أو عطاء يكفيهم وإلا أعطاهم تمام كفاية غزوهم من مال المصالح من الصدقات، فإن هذا من سبيل الله. فإن كان على أبناء السبيل المأخوذون زكاة، مثل التجار الذين قد يؤخذون، فأخذ الإمام زكاة أموالهم، وأنفقهما في سبيل الله، كنفقة الذين يطلبون المحاربين جاز. ولو كانت لهم شوكة قوية تحتاج إلى تأليف، فأعطى الإمام من الفيء أو المصالح أو الزكاة لبعض رؤسائهم، يعينهم على إحضار الباقين، أو لترك شره فيضعف الباقون ونحو ذلك جاز، وكان هؤلاء من المؤلفة قلوبهم. وقد ذكر مثل ذلك غير واحد من الأئمة، كأحمد وغيره، وهو ظاهر الكتاب والسنة وأصول الشريعة. ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية، ولا من يأخذ مالاً من المأخوذون

طلب المحاربين وطلب السراق وقطاع الطريق من نوع الجهاد في سبيل الله فيخرج فيه جند المسلمين الذين وظفهم ولي الأمر للقتال في سبيل الله كما يخرج في غيره من الغزوات التي تسمى البيكار وهذا مصطلح عسكري أطلق في العصر السلجوقي على الحملات العسكرية المكونة من الممالك والأتراك من فوائدها: أنها محدودة العدد مأمونة النتائج كأنها فرق خاصة يكونها ولي الأمر لتقوم بمهمات خاصة فولت الأمر أحدثوا أنواعاً من الدواوين أو من الوظائف أو من أنواع العسكر حسب ما تقتضيه الحال وحسب ما يقتضيه التطور وحسب أيضاً ما يستجد في إدارة الناس وهذا سنة الله في خلقه أنهم يقبلون التطوير وأيضاً الولاية يُحدثون في إداراتهم وفي دولهم بقدر ما يحتاج الناس من وظائف ومن أيضاً حماية أو رعاية مثلاً عندنا في الوقت الحاضر أنواع الشرط كثيرون منهم العسكر الذين يتعلقون برجال الجيش والدفاع الذين وظيفتهم الحفاظ على الأمن الخارجي ومنهم العسكر الذين يتعلقوا بما يسمى بالأمن الداخلي سواء كان الشرطة أو رجال الدفاع المدني أو غيرها الذين وظيفتهم الحفاظ على الأمن الداخلي فكل هؤلاء داخلون في قوله "من نوع الجهاد في سبيل الله"

إذا احتاج الإمام في طلبه للمحاربين ولقطاع الطريق وللسراق إلى آخره لا يأخذ من الأغنياء أموالاً من أجل متابعة هؤلاء مادام أن بيت المال قادرٌ وجنده قادرون فكما أن الجهاد في سبيل الله بمعنى ديوان الغزاة، هو من بيت المال، كذلك لا يأخذ من الأغنياء للذين يجاهدون في سبيل الله فكذلك أيضاً لا يأخذ من الذين يوظفهم أو من الجنود أو من رجاله الذين يتابعون قطاع الطريق أو السراق والمحاربين إلى آخره أو من يحفظون الأمن سواءً الخارجي أو الداخلي أو يدافعون أو يقاتلون في عصرنا الحالي

إذا كان يوجد ديوانٌ خاصٌ يتعلق بالجند أو يتعلق بالعسكر بمعنى عندهم قسمٌ أو وزارةٌ وكان ميزانية العسكر تكفي أعطاهم منها وإلا أعطاهم تمام كفاية غزوهم من مال المصالح من الصدقات بمعنى من بقية دواوين بيت المال الأخرى كما في المصطلحات المعاصرة يأخذ من بندٍ إلى بندٍ على حسب ما تقتضيه المصلحة فإن هذا من سبيل الله

إذا كان أبناء السبيل الذين تعدى عليها قطاع الطرق أغنياء وكان عليهم زكاة مثل التجار الذين قد يؤخذون ثم إن الإمام أخذ زكاة أموالهم وهذا حقٌّ وأنفقها في سبيل الله فوضع هذه الزكاة في هؤلاء المستحقين من الجند فلا مانع لأنها من مصارف الزكاة

إما لأنهم أقوياء لأنه قد يكونون أقوى من جند الإمام أو أقوى من الجنود الذين وجهه إليهم أو ليحصل مصلحة أكبر يعينهم على إحضار الباقين أو لترك الشر فإذا أعطاه يضعف أصحابه كل ذلك طبعاً المحصلة أنه ينظر ما فيه المصلحة للمسلمين والمصلحة للقضاء على الفتن

بشرط أن يكون هؤلاء من المؤلفة قلوبهم بمعنى أن لهم مصرفاً من مصارف الزكاة ومصارف بيت المال وهو تأليف القلوب بمعنى أنه لم يعطيهم رشوةً إنما أعطاهم فعلاً لهذا المسوغ

ليس فيه نصٌّ في الكتاب لكن من النظر في الأدلة ومن السنة وأصول الشريعة

قطاع الطرق لو كانت لهم شوكة قوية تحتاج إلى تأليفٍ فأعطى الإمام من الفيء أو المصالح ليتقيهم فلا مانع

المتن: ولا يجوز أن يرسل الإمام من يضعف عن مقاومة الحرامية، ولا من يأخذ مالاً من المأخوذين التجار ونحوهم من أبناء السبيل، بل يرسل من الجند الأقوياء الأمناء، إلا أن يتعذر ذلك، فيرسل الأمثل فالأفضل.

فإن كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى ونحوهم، يأمرهم الحرامية بالأخذ في الباطن أو الظاهر، حتى إذا أخذوا شيئاً قاسمهم ودافع عنهم، وأرضى المأخوذون ببعض أموالهم، أو لم يرضهم، فهذا أعظم جرمًا من مقدم الحرامية؛ لأن ذلك يمكن دفعه بدون ما يندفع به هذا.

والواجب أن يُقال فيه ما يُقال في الردء والعون لهم. فإن قُتلوا قُتل هو على قول أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- وأكثر أهل العلم.

وإن أخذوا المال قطعت يده ورجله، وإن قُتلوا وأخذوا المال قُتل وصلب. وعلى قول طائفةٍ من أهل العلم يُقطع ويُقتل ويصلب، وقيل يخير بين هذين، وإن كان لم يأذن لهم، لكن لما قدر عليهم قاسمهم الأموال، وعطل بعض الحقوق والحدود

أنه يرسل أقوياء وغالبًا ينبغي أن يقدر هؤلاء قطاع الطرق، هل هم كثيرون، هل هم أقوياء، هل لهم من عينهم... بحيث يرسل جنودًا يغلب على الظن أنهم يستطيعون أن يتمكنوا من هؤلاء القطاع أو هؤلاء المحاربين

لا يرسل من الجند أو من رؤساء الجند من يتواطأ مع قطاع الطريق ويأخذ منهم رشاي أو من الذين اعتدى عليهم من التجار أو أبناء السبيل فإذا لم يدفعوا تضاعفوا أو تباطؤوا عن القيام بالمهمة

بل يرسل من الجند الأقوياء الأمناء إلا أن يتعذر ذلك فيرسل الأمثل فالأفضل

يجب أن يكون الإمام حازمًا وذا سياسةٍ بحيث

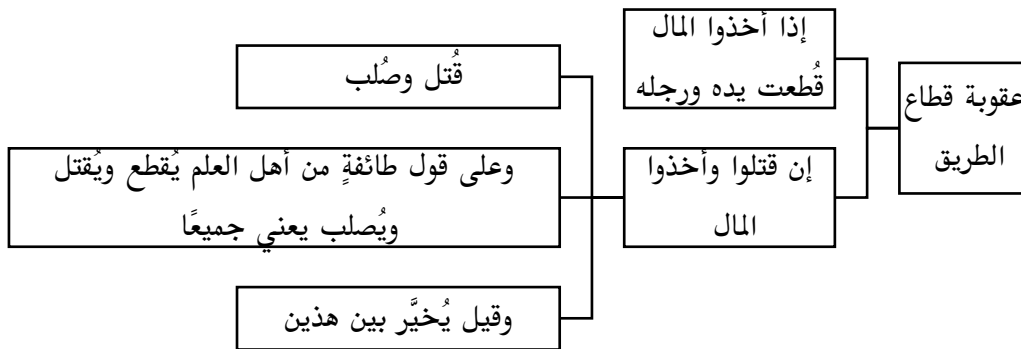
إن كان بعض نواب السلطان أو رؤساء القرى أو مقدم هؤلاء العسكر ونحوهم يتساهلون ويغضون الطرف عن اللصوص وقطاع الطريق والمحاربين أو حتى يتواطؤون معهم ليأخذوا ويتسلطوا على التجار وأبناء السبيل الأغنياء حتى إذا أخذوا شيئاً قاسموهم ودافعوا عنهم وأرضى المأخوذون ببعض أموالهم لا شك أن هذا فسادٌ ولا يكون خراب الدول إلا بهذا، إذا فسد الولاة وفسد أصحاب الولايات والإدارات والمسئوليات وصاروا فعلاً يفرطون في مسئولياتهم مقابل ما يأخذونه من رشاوي فهذا تفسد الدولة

وإن كان، النائب يعني، أو رئيس القرية، أو مقدم العسكر، لم يأذن لهم، لكن لما قدر عليهم قاسمهم، وعطل بعض الحقوق والحدود، أيضاً هذا يكون مثل الذين تواطؤوا معه.

هذا والي أو هذا النائب أو مقدم العسكر أعظم جرماً من رئيس الحرامية لأن ذلك يمكن أن تدفعه وتستبدله أسهل من مقاومة الحرامية

الواجب في عقوبته أنه يُقال فيه ما يُقال فيه فإن هؤلاء الحرامية قتلوا أو قطاع الطريق قتلوا، قتل هو أيضاً لأنه هو معين لهم، على قول أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: لو تمالأ أهل صنعاء، فهذا من المغالاة.

تواطى نواب السلطان أو رؤساء القرى أو مقدم هؤلاء العسكر مع الحراميه وعقوبتهم



ومن أوى محارباً أو سارقاً، أو قاتلاً ونحوهم. ممن وجب عليه حدٌ أو حقٌ لله تعالى، أو لآدميٍّ، ومنعه ممن يستوفي منه الواجب بلا عدوانٍ، فهو شريكه في الجرم، وقد لعنه الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-.

روى مسلم في صحيحه، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لعن الله من أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً».

وإذا ظفر بهذا الذي آوى المحدث، فإنه يُطلب منه إحضاره، أو الإعلام به، فإن امتنع عُوقب بالحبس والضرب مرةً بعد مرة، حتى يُمكن من ذلك المحدث، كما ذكرنا أنه يُعاقب الممتنع من أداء الواجب.

فما وجب حضوره من النفوس والأموال، يُعاقب من منع حضورها.

ولو كان رجلاً يعرف مكان المال المطلوب بحقٍّ، أو الرجل المطلوب بحقٍّ، وهو لم يمنعه، فإنه يجب عليه الإعلام به والدلالة عليه، ولا يجوز كتمانها، فإن هذا من باب التعاون على البر والتقوى، وذلك واجبٌ، بخلاف ما لو كان النفس أو المال مطلوباً بباطلٍ، فإنه لا يحل الإعلام به؛ لأنه من التعاون على الإثم والعدوان، بل يجب الدفع عنه؛ لأن نصر المظلوم واجبٌ.

ففي الصحيحين، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قلت: يا رسول الله، أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟ فقال -صلى الله عليه وسلم-: «تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه».

وروى مسلم نحوه عن جابر، وفي الصحيحين عن البراء بن عازب -رضي الله عنه- قال: أمرنا رسول الله بسبع، ونهانا عن سبع، أمرنا بعبادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإبرار القسم، وإجابة الدعوة، ونصر المظلوم، وإفشاء السلام، ونهانا عن خواتيم الذهب، وعن الشرب بالفضة، وعن المياثر، وعن لبس الحرير والقسي والديباج والإستبرق

في حديث علي بن أبي طالب في صحيح مسلم: «لعن الله من أحدث حدثاً، أو آوى محدثاً»، فكلهم ملعونون

ممن وجب عليه حدٌ أو حقٌّ لله تبارك وتعالى أو لآدمي ومنعه ممن يستوفي منه الواجب بلا عدوان، فهو شريكه في الجرم وقد لعنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أما إذا كان يخاف منه أو يضره فهذا شيء آخر

الإمام أو نائبه إذا ظفر بهذا المؤوي فإنه يطلب منه إحضار هذا المحدث أو الإعلام بمكانه فإن امتنع فتحل عقوبته فإنه يُعاقب بالحبس والضرب مرةً بعد مرة حتى يدل على المحدث كما ذكرنا أنه يُعاقب الممتنع من أداء الواجب فإذا كان هذا واجباً عليه، فامتنع من أدائه، فإنه ولا بد أن يُعاقب حتى يؤدي هذا الواجب

من آوى من المحاربين وقطاع الطريق أو السراق، أو القاتل ونحوهم

وهو لم يمتنع عنه بحيث أنه أقوى منه أو كذا فإنه يجب عليه أن يُخبر السلطان أو نائبه بهذا المحدث أو بهذا المعتد فإن هذا من باب التعاون على البر والتقوى، وذلك واجبٌ.

مطلوب بحق

ففي الصحيحين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قلت: يا رسول الله، أنصره مظلوماً، فقال صلى الله عليه وسلم: «تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه».

لو كان يعرف أن الرجل

كأن ولي الأمر ظالمٌ أو يخشى عليه أن يجور عليه في العقوبة فإنه لا يحل الإعلام به لأنه من التعاون على الإثم والعدوان بل يجب الدفع عنه لأن نصر المظلوم واجبٌ

مطلوب بباطل

وكذلك حديث البراء: أمرنا رسول الله بسبع ومنها: ونصرة المظلوم، وفي روايتان: إبرار القسم وإبرار القسم، ونهانا عن سبع منه المياثر من الوثارة وهي الشيء الوثير، وهي نوعٌ من مراكب العجم داخل في تركيبها الإستبرق يعني الحرير والديباج ونهى عن القسي، وهي ثيابٌ كان أصلها قيل اسم مدينةٌ نسبت إليها وقيل أن أصلها قز من القز وهو نوعٌ من الإستبرق ونوعٌ من الحرير وهي ثيابٌ من كتانٍ مخلوطةٌ بالحرير المقصود أنها كلها من أنواع الحرير، المياثر والحرير والقسي، والديباج، والإستبرق، كلها أسماءٌ للحرير وكلها معلومٌ أنها ممنوعٌ منها الرجال

فإن امتنع هذا العالم به من الإعلام بمكانه، جازت عقوبته بالحبس وغيره، حتى يُخبر به؛ لأنه امتنع من حق واجب عليه، لا تدخله النيابة، فعوقب كما تقدم، ولا تجوز عقوبته على ذلك، إلا إذا عُرف أنه عالم به.

وهذا مطردٌ فيما يتولاه الولاية والقضاة وغيرهم، في كل من امتنع من واجب، من قول أو فعل، وليس هذا بمطالبة للرجل بحق واجب على غيره، ولا عقوبة على جنائية غيره، حتى يدخل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء:

15]. وفي قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «ألا لا يجني جان إلا على نفسه».

وإنما ذلك مثل أن يُطلبَ بمالٍ قد وجب على غيره، وهو ليس وكيلًا ولا ضامنًا ولا له عنده مالٌ. أو يعاقب الرجل بجريئة قريبه أو جاره، من غير أن يكون هو قد أذنب، لا بترك واجب، ولا بفعل محرّم، فهذا الذي لا يحل.

فأما هذا فإنما يعاقب على ذنب نفسه، وهو أن يكون قد علم مكان الظالم، الذي قد تعلق به حقوق المستحقين، فيمتنع

من الإعانة والنصرة الواجبة عليه في الكتاب والسنة والإجماع، إما محاباةً أو حميةً لذلك الظالم، كما قد يفعل أهل العصية بعضهم ببعض، وإما معاداةً أو بُغضًا للمظلوم. وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: 8].

وإما إعراضًا عن القيام لله، والقيام بالقسط الذي أوجبه الله، وجُبْنًا وفشلاً وخذلانًا لدينه، كما يفعله التاركون لنصر الله ورسوله، ودينه، وكتابه، الذين إذا قيل لهم انفروا في سبيل الله اثقلوا إلى الأرض.

وعلى كل تقدير فهذا الضرب، يستحق العقوبة باتفاق العلماء.

ومن لم يسلك هذه السبل، عطّل الحدود وضيع الحقوق، وأكل القوى الضعيف

كل من امتنع من واجب قد وجب عليه، فإنه لابد أن يقوم بهذا الواجب فإن امتنع فإنه عُرضة للعقوبة فهذا ليس خاصًا بقطاع الطريق ولا بمن كلفهم الإمام في متابعة قطاع الطريق والمحاربين، بل حتى الولاية والقضاة وغيرهم إذا وجد من يكتم الحق أو يخفيه أو كذا فإنهم يتعاملون بمثل هذا التعاون

فإنه تجوز عقوبته بالحبس وغيره، حتى يُخبر به لأنه امتنع من حق واجب عليه حق عيني وليس كفاية لأنه هو الذي يعرف مكانه، ولا يعرفه أحدٌ غيره ولا تجوز عقوبته على ذلك إلا إذا عُرف أنه عالم به فلا بد من التحري والتثبت

من آوى مُحدثًا  
أو علم به وامتنع  
عن الإخبار

وليس داخلًا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، فلا نتكلم عن القاطع والمحارب لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا لا يجني جان إلا على نفسه» وإنما يعاقب على ذنب نفسه وهو أن يكون قد علم مكان الظالم الذي قد تعلق به حقوق المستحقين، فيمتنع من الإعانة والنصرة إما حميةً جاهليةً وعصبيةً وقبليةً إلى آخره أو محاباةً لصداقةٍ كما قد يفعل أهل العصية وإما معاداةً أو بُغضًا للمظلوم وإما إعراضًا عن القيام لله وهذا أشدها، هذا كله الأنواع التي تجعل الإنسان لا يقيم الحق على نفسه ولا يعين ولي الأمر على إقامة الحق ويستحق العقوبة باتفاق العلماء

من لم يسلك هذه السبل من الولاية، والقضاة، والإمام، ونواب الإمام، بحيث أنه يقطع دابر الفساد، ويقطع دابر المجرمين، عطّل الحدود وضيع الحقوق، وأكل القوى الضعيف

وهو يُشبه من عنده مال الظالم الماثل من عينٍ أو دينٍ، وقد امتنع من تسليمه لحاكمٍ عادلٍ، يوفي به دينه، أو يؤدي منه النفقة الواجبة عليه لأهله أو أقاربه أو مماليكه أو بهائمه.

وكثيراً ما يجب على الرجل حقٌ بسبب غيره، كلما تجب عليه النفقة بسبب حاجة قريبه، وكما تجب الدية على عاقلة القاتل.

وهذا الضرب من التعزير عقوبةٌ لمن علم أن عنده مالاً أو نفساً يجب إحضاره، وهو يحضره؛ كالقطاع والسُّراق وحمااتهم، أو علم أنه خبيرٌ بهم وهو لا يخبر بمكانه

تعطيل الحقوق هذا هو الذي يؤدي إلى الفساد، وهذا يشبه من عنده مال الظالم الماثل من عين نقود أو عين بضائع عينية أو دينٍ في الذمة وقد امتنع من تسليم مال الظالم الماثل لحاكمٍ عادلٍ يوفي به دينه أو يؤدي منه النفقة الواجبة عليه لأهله أو أقاربه أو مماليكه أو بهائمه وكما تجب الدية على العاقلة فما وجب على العاقلة هو حقٌ لغيره لكن الشارع أوجبها على العاقلة.